

Distr.: General
9 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة
(الموئل الثالث)

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى الأمين العام أن يعد، بالتعاون مع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، تقريراً عن مسألة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، في عام ٢٠١٦. وبعد أن أحاط مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة علماً بتقرير المدير التنفيذي بشأن عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، دعا المجلس، في دورته الثالثة

* A/66/150.



والعشرين، الجمعية العامة إلى أن تواصل، في دورتها السادسة والستين، مواصلة دراسة مسألة عقد مؤتمر موئل الأمم المتحدة الثالث في عام ٢٠١٦. وهذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٤، وقرار مجلس الإدارة ٨/٢٣ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، يقدم الحجج المؤيدة لعقد المؤتمر كوسيلة لدراسة التطورات الرئيسية التي نشأت منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن المستوطنات البشرية، المعقود في اسطنبول في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ومنها ما يلي:

(أ) الهيمنة الديمغرافية للمدن، التي يقيم فيها حالياً أكثر من نصف سكان العالم، ودورها الأكثر هيمنة بوصفها محركات للنمو الاقتصادي الوطني والتنمية الوطنية؛

(ب) التوسع المكاني السريع للمستوطنات الحضرية الذي يؤدي إلى ظهور المدن الضخمة والمناطق الحضرية الكبرى وزيادة التفتت المكاني والاجتماعي والفقر وعدم المساواة داخل المدن؛

(ج) نشوء قضايا وقوى عالمية جديدة، بما في ذلك العولمة، والتنمية الحضرية المستدامة، وتغير المناخ، والانعدام المتزايد للأمن والجريمة في المناطق الحضرية، والتدمير المتزايد للمستوطنات البشرية بفعل الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان ومن جراء النزاعات، وتزايد العشوائيات داخل المدن؛

(د) الأدوار المتغيرة للقطاعين العام والخاص والقطاع غير الحكومي، أي من حيث تحقيق تحول من السياسات التمكينية، بما في ذلك التحرر من القيود التنظيمية، صوب إحياء دور القطاع العام في التخطيط الحضري والتنمية الحضرية؛

(هـ) الزيادة الهائلة في وتيرة وشدة وآثار الكوارث الطبيعية والتي يسببها الإنسان على المدن، وكذلك حجم العمل التشغيلي الكبير الذي يقوم به موئل الأمم المتحدة على صعيد التعمير والإنعاش في أعقاب الكوارث والنزاعات.

ويوصي هذا التقرير بعقد مؤتمر الموئل الثالث من أجل تحديد جدول أعمال جديد للتنمية من شأنه الاستجابة للتحديات الجديدة والدور الجديد للمدن. كما ينبغي للمؤتمر أن ينظر في سبل لتعزيز الأطر المؤسسية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. ويختتم التقرير بتقديم توصيات بشأن العملية التحضيرية للمؤتمر لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - استعراض عام
٧	ثالثا - عصر الحضّر
٩	رابعا - المعالم الأساسية في التوسع الحضري المستدام والاستجابات الدولية
١١	خامسا - استعراض الأداء
١٥	سادسا - التحديات الحضرية الحالية والناشئة
١٥	ألف - تغير المناخ والمخاطر الحضرية
١٧	باء - منع تكون الأحياء الفقيرة وتحسين أحوالها: مسائل الإسكان
١٨	جيم - تحديات التنمية الاقتصادية
١٨	دال - التحديات الاجتماعية والمكانية
١٩	هاء - الجريمة وانعدام الأمن
٢٠	سابعا - التحديات والفرص المستقبلية للتوسع الحضري المستدام
٢٢	ثامنا - محط تركيز المؤتمر الثالث
٢٣	تاسعا - أهداف المؤتمر
٢٤	عاشرا - مشروع الجدول الزمني للمؤتمر
٢٤	حادي عشر - الخلاصة والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - أُعدَّ هذا التقرير عملاً بالقرار ٢٠٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي أحاطت فيه الجمعية العامة علماً بتوصية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، الواردة في قراره ١/٢٢^(١). وبعد أن نظرت الجمعية العامة في مسألة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المئول الثالث) في عام ٢٠١٦، طَلَبَتْ إلى الأمين العام أن يعد، بالتعاون مع مجلس إدارة مئول الأمم المتحدة، تقريراً عن هذه المسألة لكي تنظر فيه في دورتها السادسة والستين.

٢ - وأثناء النظر في تقرير المدير التنفيذي لمئول الأمم المتحدة بشأن مسألة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المئول الثالث)، كرر عدد من الممثلين تأكيد تأييدهم لعقد هذا المؤتمر، ورأوا أنه يهيئ فرصة لتقييم إنجازات المؤتمرين السابقين، واستعراض التقدم المحرز في مجال التنمية الحضرية، ومواجهة التحديات التي تطرحها هذه التنمية. وفي المداولات التي أجراها مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين، سلم المجلس بما أحرز من تقدم كبير في ميدان المستوطنات البشرية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. بيد أنه أقر بوجود حاجة إلى إجراء استعراض وتقييم متعمقين للتقدم المحرز على الصعيد العالمي صوب بلوغ أهداف جدول أعمال المئول^(٢) والأهداف الدولية الأخرى ذات الصلة بالمستوطنات البشرية. وفي قرار مجلس الإدارة ٨/٢٣^(٣)، دعا المجلس الجمعية العامة، في جملة أمور، إلى إجراء مزيد من المداولات في دورتها السادسة والستين بشأن مسألة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المئول الثالث) في عام ٢٠١٦.

٣ - وأعد هذا التقرير أيضاً عملاً بقرار مجلس الإدارة ٨/٢٣ لكي يوفر استكمالاً لما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال المئول وإعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية^(٤)، باعتبارهما النتيجة الرئيسية التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المئول الثاني)، المعقود في اسطنبول في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦،

(١) انظر A/64/8، المرفق الأول، الفرع باء.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المئول الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) انظر A/66/8، المرفق، الفرع باء.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المئول الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة^(٥)، والأهداف الدولية الأخرى المتصلة بالمستوطنات البشرية. وهو أيضا يقدم الحجج المؤيدة لعقد الموئل الثالث.

ثانياً - استعراض عام

٤ - مرَّ أكثر من ١٥ عاماً منذ أن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول، الذي توجَّع باعتماد إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل، واعتماد الوثائق التي تحدد أهداف ومبادئ وتعهدات وخطة عمل عالمية من أجل تحقيق هدي مؤئل الأمم المتحدة وهما توفير المأوى الملائم للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات الحضرية في عالم آخذ في التوسع الحضري. ورغم إحراز تقدم كبير في الكثير من المناطق بالعالم باتجاه تحقيق هذين الهدفين فإن الحكومات تواجه اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تحديات حضرية رئيسية، تعزى في جزء منها إلى فشل السياسات السابقة وفي جزء آخر إلى التوسع الحضري السريع ونشوء المناطق الحضرية الضخمة، مع ظهور تحديات جديدة مثل العولمة، والأزمة الاقتصادية العالمية، وزيادة الجريمة والعنف في المناطق الحضرية، وتغير المناخ.

٥ - وتعد المدن والمراكز الحضرية، التي أصبحت بمثابة محركات للتنمية الاقتصادية، ذات أهمية مركزية بالنسبة لسلسلة القيم المتصلة بالإنتاج والاستهلاك، وهي تحدد العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أنها مسؤولة عن نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان. وأصبح للمدن أهميتها الحاسمة في تحقيق التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة. وفي واقع الأمر، فإن المراكز الحضرية هي الآن ذات الغلبة بين الموائل البشرية. أما المدن، وبخاصة في البلدان النامية، فهي تعاني من ويلات الفقر وانعدام الأمن وتزايد العشوائيات ونشوء الأحياء الفقيرة مما يؤثر سلباً على مساهمتها في التنمية الوطنية.

٦ - وقد أصبح التحول في دور المدينة وتشكيلها، إضافةً إلى حضنة الفقر (وهو ما اتسم بنشوء الأحياء الفقيرة على مستوى العالم)، أكثر ظهوراً خلال العقد الماضي، مما أثر بصورة كبيرة على الالتزامات المتعهد بها في جدول أعمال الموئل وعلى التحقيق الكامل لما تضمنه من أهداف ونتائج. كما أثر نشوء أوجه تآزر جديدة وظهور علاقات جديدة في المدن وأوجه تقدم جديدة في مجال العلوم والنظم التكنولوجية ونظم قطاع الأعمال على النتائج

(٥) قرار الجمعية العامة د-٢٥/٢٥، المرفق.

المتوقعة من المؤئل الثاني. وبزغت سيناريوهات جديدة تحتاج إلى استجابات جديدة، على الرغم من أن التقدم المحرز على صعيد الركائز المعيارية لجدول أعمال المؤئل كان مفيداً.

٧ - وفي عام ٢٠٠١، أي بعد خمس سنوات من اعتماد إعلان اسطنبول، أُجري استعراض رئيسي لتنفيذ جدول أعمال المؤئل أسفر عن اعتماد الجمعية العامة، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة. وحتى في تلك المرحلة المبكرة تم تأكيد استحالة عودة الحضرة إلى الورا وإدراك آفاق عملية الحضرة التي تتزايد بصورة سريعة. بيد أن الاستجابة الرئيسية تمثلت في إعادة تأكيد تعهدات اسطنبول والدعوة إلى مضاعفة الجهود التي اتفق عليها في وقت سابق من أجل تحقيق هدي جدول الأعمال. واليوم، ازداد إلى حد كبير مقدار هذه التحديات والوضع الهش الذي تواجهه نسبة دائبة التزايد من سكان العالم. وقد تغير ميزان القوى وظهرت قضايا وفرص جديدة. وواقع الأمر أن هذه المرحلة الجديدة تتطلب، على وجه السرعة، إجراء استعراض لجدول الأعمال الحضري العالمي.

٨ - ولم تكن التغيرات التي حدثت في الديناميات الداخلية للمدينة القوة الدافعة الوحيدة وراء الحاجة إلى إجراء هذا الاستعراض. فتنفيذ جدول أعمال المؤئل خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية يشدد على الحاجة إلى تقييم الدروس المستفادة والأهداف التي تحققت من خلال مجموعة من السياسات والاستراتيجيات، فضلاً عما جوبه من انتكاسات. وقد أدخلت تغييرات على النهج المتعلق بالتنفيذ: فأولاً، تم الانتقال من التنفيذ المجزأ والقطاعي لجدول الأعمال إلى نهج متكامل يُنشئ روابط داخل ديناميات التشكيل الحضري. ثانياً، كان هناك تحول من السياسات الرامية إلى التحرر من القيود التنظيمية لسوق المساكن إلى الأخذ بنهج تتعامل مباشرة بدرجة أكبر مع القطاع العام، وتبنتها بعض الحكومات والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة بهدف تعزيز ما نص عليه جدول الأعمال من التزام بالإعمال التام للحق في الحصول على السكن اللائم. ثالثاً، فإنه يتم التشديد حالياً بصورة أكبر على التنمية الحضرية المستدامة ضمن السياق العام للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. ومن شأن هذه التحولات أن تترتب عليها آثار بالغة العمق، خصوصاً في عهد يتميز بالعمولة وتغير المناخ واللامركزية المتزايدة وتحويل المسؤوليات إلى حكومات المدن.

٩ - ومع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين - وهو قرن يعرف بأنه قرن ازدهار المدينة - هناك حاجة ملحة لاستعراض جدول أعمال المؤئل وتنفيذه للحيلولة دون تحول هذا القرن الجديد إلى قرن الأحياء الفقيرة. وسوف يوفر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقترح المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة منبراً لإجراء مشاورات جادة بين الحكومات بشأن

المستقبل الحضري للعالم، وهو مستقبل يتميز بانطوائه على تحديات غير مسبقة ومخاطر كبيرة.

١٠ - وسوف يتعين على التخطيط الحضري في المستقبل أن يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الرئيسية التالية التي نشأت منذ المؤتمر الثاني المعقود في عام ١٩٩٦:

(أ) الهيمنة الديمغرافية للمدن، التي يقيم فيها حالياً أكثر من نصف عدد السكان في العالم، ودورها الأكثر هيمنةً بوصفها محركات للنمو الاقتصادي الوطني والتنمية الوطنية؛

(ب) التوسع المكاني السريع للمستوطنات الحضرية الذي يؤدي إلى ظهور المدن الضخمة والمناطق الحضرية الكبرى والمرات الحضرية الواسعة، والمناطق التي تتسم بالفوضى حول المدن، إضافةً إلى زيادة التفتت المكاني والاجتماعي والفقر وعدم المساواة داخل المدن؛

(ج) نشوء قضايا وقوى عالمية جديدة، بما في ذلك العولمة، والتنمية الحضرية المستدامة، وتغير المناخ، والانعدام المتزايد للأمن والجريمة في المناطق الحضرية، والتدمير المتزايد للمستوطنات البشرية بفعل الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان ومن جراء النزاعات، وتزايد العشوائيات داخل المدن في كل أنحاء العالم؛

(د) تغير الموازين بين أدوار القطاعين العام والخاص والقطاع غير الحكومي، بما يعكس حدوث تحول من سياسات واستراتيجيات التمكين، بما في ذلك رفع القيود التنظيمية، صوب إحياء دور القطاع العام في التخطيط والتنمية الحضرية؛

(هـ) الزيادة الهائلة في وتيرة وشدة وآثار الكوارث الطبيعية والتي يسببها الإنسان على المدن، وكذلك حجم العمل التشغيلي الكبير الذي يقوم به موئل الأمم المتحدة على صعيد التعمير والإنعاش في أعقاب الكوارث والنزاعات.

١١ - وتتضمن الفروع التالية معلومات إضافية عن المسائل المثارة أعلاه.

ثالثاً - عصر الحضرة

١٢ - شكّل التحول الحضري العالمي الذي حدث خلال العقود الماضية ظاهرةً استثنائيةً طرحت تحديات غير مسبقة أمام الحكومات والسلطات المحلية. وفي عام ٢٠٠٨، ولأول مرة، كان أكثر من نصف عدد السكان في العالم يعيش في المناطق الحضرية، ووفقاً للتوقعات الحالية فإن هذا الرقم سيرتفع إلى ٧٠ بالمائة بحلول عام ٢٠٥٠. وستحدث كل هذه الزيادة تقريباً في البلدان النامية. ومن المتوقع أن تبلغ الزيادة السنوية في عدد سكان المناطق الحضرية

في البلدان النامية ٥٣ مليوناً (أو ٢,٢٧ في المائة) بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٢٥، مقارنةً بثلاثة ملايين فقط (أو ٠,٤٩ في المائة) في البلدان المتقدمة النمو.

١٣ - وبشكل عام، غدت المراكز الحضرية أدوات حيوية للنمو الاقتصادي والاجتماعي والبشري، فهي تجذب الاستثمارات وتكون الثروات وتعزز التنمية الاجتماعية وتستغل الموارد البشرية والتكنولوجية، ما ينتج عنه مكاسب غير مسبوقه على صعيد الإنتاجية والقدرة التنافسية. وأصبحت المدن بالفعل مستودعات للمعرفة وعوامل للتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

١٤ - وبينما أصبحت الحيوية المرتبطة بالتنمية الحضرية أكثر وضوحاً في المدن الكبرى، التي أصبح بعضها مدناً ضخمةً للغاية أو مناطق حضرية كبرى مترامية الأطراف، فإن أغلب النمو الحضري ظل يحدث في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يقل عدد السكان في أغلبها عن ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. وفي الواقع، تشير التقديرات إلى أن نصف عدد سكان الحضرة في العالم تقريباً كانوا يعيشون في عام ٢٠٠٥ في مدن بذلك الحجم، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط في المستقبل القريب. والمفارقة في هذه الظاهرة الديمغرافية المكانية هي أن هذه المراكز الحضرية الصغيرة تعاني من نقص حاد في الموارد الإدارية والقدرات المؤسسية اللازمة لمجابهة التحدي الجديد المتمثل في تحولها إلى أنماط سائدة من الموائل الحضرية.

١٥ - وفي الوقت نفسه، غدت المدن أيضاً مكاناً للفقر والحرمان المتزايدين. وتوجد هذه المشكلة على وجه الخصوص في الكثير من بلدان العالم النامي حيث يكون التحضر السريع غير المنظم مصحوباً بتكون الأحياء الفقيرة والمساكن المبنية بصورة غير جيدة والفقر المتزايد والقابلية للتأثر بالمخاطر الطبيعية والمخاطر التي يسببها الإنسان، إضافةً إلى الانعدام المتزايد للمساواة، وهي أمور تشكل كلها تهديداً خطيراً لأمن الإنسان وسلامته وللتنمية الوطنية والتلاحم الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٠، كان ٨٢٨ مليوناً من ساكني المناطق الحضرية في بلدان العالم النامي يعيشون في أحياء فقيرة، محرومين من معظم الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة وأمن الحيازة والمساكن الدائمة والمساحة الكافية للسكن. وقد نجحت بعض البلدان في خفض نسبة المقيمين في الأحياء الفقيرة مقارنةً بإجمالي عدد السكان في المناطق الحضرية. لكن من حيث الأعداد المطلقة، فإن أعداد المقيمين في الأحياء الفقيرة بالمناطق الحضرية قد ازداد على مستوى العالم وسيستمر في الزيادة إذا لم تتخذ إجراءات متضافرة تشارك فيها الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، والمجتمع الدولي. أما إذا استمر هذا الوضع فإنه قد يصبح تهديداً رئيسياً للاستقرار الاجتماعي والسلم والأمن العالميين.

١٦ - ورغم أن العوامل المكانية وعوامل القياس مدرجة ضمناً في جدول أعمال المؤتمر فإن السرعة التي حدث بها التغيير وإعادة ترتيب المؤسسات، إضافةً إلى شمولية طابع التوسع الحضري، هي التي ترسم معالم هذا الوضع الجديد. فالتغيير يحدث بمعدل سريع بل وكاسح تقريباً. ويتعين بشكل جذري تعزيز إجراءات تنمية الأراضي وتوفير المساكن وتقديم الخدمات الأساسية وإيجاد فرص العمل وتيسير الحركة في المناطق الحضرية، من أجل ضمان الوصول إلى التوازن اللازم بين الطلب والعرض.

١٧ - وفيما يتعلق بشمولية طابع التوسع الحضري، فإن علو شأن المدينة ضمن الإطار المؤسسي الوطني قد أدى إلى نشوء علاقات جديدة بل وحتى سياسات جديدة. ومنذ عشرين عاماً مضت، كان توفير قوة الدفع منوطاً بالحكومات الوطنية، التي كلفها جدول أعمال المؤتمر بالقيام بدور ريادي في تمكين أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من أداء دور فعال. أما اليوم فمن الواضح أن المسؤولية عن بناء شراكات وتحقيق نتائج تتمتع بمقومات البقاء يجري تفويضها إلى السلطات في المدينة. أما أصحاب المصلحة الآخرون، ولا سيما من القطاع الخاص، مثل المصارف وأصحاب المشاريع وكذلك مجموعات المجتمع المدني، فإنهم يؤكدون بشكل فعال وجودهم ويساهمون بالتالي في الدينامية العامة للتنمية الحضرية.

رابعا - المعالم الأساسية في التوسع الحضري المستدام والاستجابات الدولية

١٨ - على الرغم من أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية، المعقود في فانكوفر، كندا، خلال الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦، حددت بوضوح أن التوسع الحضري يشكل تحدياً يتعين السيطرة عليه، فإن المؤتمر الثاني، بعد ٢٠ عاماً من سابقه، اعتبر التوسع الحضري والمدن الناجمة عنه فرصةً ومحركات للنمو. وحدد إعلان اسطنبول هدفين اثنين هما: توفير المأوى اللائم للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالمٍ آخذ في التحضر.

١٩ - وأفضت قمة الألفية، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إلى اعتماد الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٦) الذي أيد ضمناً هدف إيجاد "مدن خالية من الأحياء الفقيرة" وشكّل الأساس للأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة من ثمانية أهداف دولية محددة زمنياً ذات صلة بالتنمية المستدامة أعطت زخماً إضافياً لتنفيذ جدول أعمال المؤتمر. كما أن التركيز على القضاء على الفقر والاستدامة البيئية يعكس ما هو مضمّن في جدول أعمال المؤتمر.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

٢٠ - وفي الجلسة العامة السادسة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل، المعقودة في عام ٢٠٠١، أكد ممثلو الحكومات مجدداً عزمهم والتزامهم بالتنفيذ الكامل لإعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل. وكشفت عملية الاستعراض عن نتائج مهمة: فالبلدان أصبحت تعتمد على بعضها بعضاً بشكل متزايد، والمدن أصبحت أكثر قدرةً على المنافسة؛ وهناك تسارع في التوسع الحضري والعولمة منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية وهما يساهمان في تزايد الازدهار والفقير، على حد سواء، في المناطق الحضرية في بعض مناطق العالم.

٢١ - وكان جدول أعمال الموئل أيضاً مرجعاً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقد أكد المشاركون في مؤتمر القمة مجدداً أن التنمية المستدامة هي عنصر أساسي في جدول الأعمال الدولي وأعطوا زخماً جديداً للعمل العالمي الرامي إلى مكافحة الفقر وحماية البيئة. ومقارنةً بالاجتماعات الدولية السابقة بشأن التنمية المستدامة أقر المشاركون بدرجة أكبر بأن ظاهرة التوسع الحضري هي جزء من معادلة التنمية المستدامة. وأكدوا مجدداً على الهدف الإنمائي للألفية الرامي لتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة وتحسين الحصول على مياه الشرب المأمونة وعلى الخدمات الصحية الأساسية بوصف ذلك ضرورياً لتعزيز الرفاهية في المناطق الحضرية.

٢٢ - وتم النظر أيضاً في قضايا المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية المستدامة في الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ووفرت تقارير الأمين العام عن التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية الأساس لاستعراض اللجنة واستنتاجاتها بشأن التقدم المحرز على كافة المستويات لتحقيق أهداف ومقاصد المستوطنات البشرية المضمنة في جدول أعمال القرن ٢١^(٧)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٨)، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٩). وقد تعزز جدول

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٨) قرار الجمعية العامة د/١٩-٢، المرفق.

(٩) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

أعمال المؤئل بقوة دفع إضافية من نتائج الجلسة العامة الرفيعة المستوى للدورة الستين للجمعية العامة التي أقرت فيها الجمعية العامة بالحاجة الملحة لتوفير موارد زائدة للمساكن المعقولة التكلفة والهياكل الأساسية الرخيصة الثمن المرتبطة بها معطيةً الأولوية لمنع تكوُّن الأحياء الفقيرة وتحسين أحوال هذه الأحياء؛ كما شجعت على دعم مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة التابع لها^(١٠).

٢٣ - وكان هناك توافق مستمر بين جدول الأعمال البيئي وجدول أعمال المستوطنات البشرية كما أحرز تقدم ملحوظ في اللوائح التي تعزز جدول أعمال المؤئل، ما يعكس فهماً أعمق لفكرة التنمية المستدامة.

٢٤ - وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هناك القليل من المؤتمرات العالمية التي عقدت منذ عام ٢٠٠٥ والتي تركز بوجه خاص على المدن والمستوطنات البشرية، فإن المشاورات استمرت في الانعقاد في إطار الجمعية العامة. وأحد الأمثلة على هذه العملية المشاورات التي استمرت لعقد من الزمان والتي أفضت في النهاية إلى موافقة مجلس الإدارة على المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية في قراره ٣/٢١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧^(١١). وبالمثل، كانت هناك قنوات أخرى مثل المنتدى الحضري العالمي الذي يعقد كل عامين والذي أصبح في الوقت الحالي مؤتمراً رئيسياً غير نظامي للشركاء حيث تعالج المسائل الناشئة ذات الصلة بجدول أعمال المؤئل. علاوةً على ذلك، قدم الأمين العام تقارير مرحلية منتظمة عن المستوطنات البشرية إلى الجمعية العامة، وكانت الجمعية في أغلب الأحيان تستجيب باعتماد قرارات. وعمل مجلس إدارة مؤئل الأمم المتحدة كذلك على استدامة هذا الزخم من خلال اعتماد العديد من القرارات المتعلقة بعناصر أساسية في جدول أعمال المؤئل، وبخاصة: الحق في السكن اللائم؛ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحصول الجميع على الخدمات الأساسية؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المساكن المعقولة التكلفة؛ والمدن وتغير المناخ.

خامسا - استعراض الأداء

٢٥ - أُجري استعراض شامل لجدول أعمال المؤئل قبل تسع سنوات خلال الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز مؤئل الأمم المتحدة. وكان

(١٠) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٥٦ (م).

(١١) انظر A/62/8، المرفق الأول، باء.

التقييم إيجابياً بشكل عام لكن أُشير إلى وجود بعض العقبات. أما من حيث السياسات والمؤسسات والبرامج فإن هناك دلائل على جهود مشتركة تبذلها البلدان للوفاء بالالتزامات واتخاذ تدابير محددة تمشياً مع خطة العمل العالمية المدرجة في جدول أعمال المئول. بيد أن الأثر التراكمي لكافة التدخلات لم يكن كافياً لإعمال هدي توفير المأوى الملائم للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

٢٦ - وأكد تقرير مئول الأمم المتحدة المعنون "حالة مدن العالم في ٢٠١٠-٢٠١١: سدُّ الفجوة الحضرية"^(١٢) أن عدد سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بالعالم النامي انخفض خلال السنوات العشر الماضية من ٣٩ في المائة (في عام ٢٠٠٠) إلى ٣٣ في المائة (في عام ٢٠١٠)، وهو أمر يدعو إلى التفاؤل على النطاق العالمي. وقد تمكن ما يزيد عن ٢٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة من الحصول على مياه أفضل جودة أو خدمات صحية أفضل أو مساكن دائمة أقل ازدحاماً ما يُظهر أن البلدان وحكومات البلديات قد بذلت محاولات جادة لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة. بيد أن أعداد السكان في الأحياء الفقيرة بالعالم النامي، بشكل مطلق، ازدادت بالفعل وستستمر في الازدياد في المستقبل القريب. ولم يكن التقدم المحرز كافياً لموازنة الزيادة في المستوطنات العشوائية في العالم النامي حيث يقدر أن أعداد المقيمين في المناطق الحضرية، الذين يعيشون في ظل ظروف أشبه بظروف الأحياء الفقيرة، تبلغ حالياً زهاء ٨٢٨ مليوناً مقارنةً بـ ٦٥٧ مليوناً في عام ١٩٩٠ و ٧٦٧ مليوناً في عام ٢٠٠٠.

٢٧ - ومن حيث التوقعات في المستقبل، فإن التقديرات تشير إلى أن ما يقرب من ٣ بلايين شخص، أو زهاء ٤٠ في المائة من سكان العالم، سيكونون في حاجة لمساكن جديدة وبنية تحتية حضرية أساسية وخدمات بحلول عام ٢٠٣٠. وبافتراض أن متوسط حجم الأسرة هو خمسة أفراد، ستكون هناك حاجة إلى ٥٦٥ مليون وحدة سكنية جديدة. وإذا وزَّع هذا الرقم على أساس سنوي للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٣٠، ستكون هناك حاجة إلى قرابة ٢٠ مليون وحدة سكنية في كل عام.

٢٨ - وفيما يتعلق بتوفير السكن، كان هناك تراجع ملحوظ في دور الدولة مع تزايد الاعتماد على السوق الخاص، وذلك نتيجةً للتغيرات في السياسات العامة وخفض الإنفاق الحكومي. فالإسكان لم يعد ذا أولوية سياسية كما أن السوق فشلت في توفير فرص إسكان ملائمة ومعقولة التكلفة للأسر المنخفضة الدخل. وكان لهذه التطورات تأثيرها الحاد وبعيد الأثر على المدن. فأولاً، لم يتم الاعتراف بالترابط بين قطاع الإسكان ومكونات الاقتصاد

(١٢) London, Earthscan, 2010.

الأخرى وبدور هذا القطاع في خفض الفقر وتوفير فرص العمل. ثانياً، أصبحت الأوضاع غير النظامية المتعلقة بالأراضي والتطورات في مجال الإسكان بمثابة محركات لنمو المدن، وهذا أدى بدوره إلى زيادة نمو الأحياء الفقيرة مما نجمت عنه آثار وخيمة على التركيبة المكانية للمناطق الحضرية ونوعية حياة السكان. ثالثاً، تضاعف عدد مبادرات التنظيم الذاتي التي تشارك فيها منظمات دولية ومنظمات غير حكومية وصحب ذلك تكون اتحادات لفقراء المناطق الحضرية ومجموعات ادخار بهدف تمكين الذين لم تشملهم برامج التمويل السكني الرسمي وبرامج الإسكان العامة المحدودة من الحصول على الأراضي والمساكن المزودة بالخدمات. وأخيراً، رحّب الشركاء في جدول أعمال الموئل على نطاق العالم بالتزام الجدول بالدفاع عن الحق في السكن الملائم. وقد أثر ذلك على الإصلاحات القانونية والدستورية وعلى تصميم برامج الدعم المستهدفة وشجع أفرقة الدعوة على تحسين أحوال مساكن الفقراء.

٢٩ - وعلى الرغم من ذلك، فإن الحصول على الأراضي والمساكن ظل محدوداً، ويدعو المشاركون في الاجتماعات الوزارية الإقليمية بشأن الإسكان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لإصلاحات واسعة في مجال الإسكان وإلى نوع جديد من سياسات الإسكان والأراضي. وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقترح المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة فرصة تشتد الحاجة إليها لإعادة دراسة النهج السابقة واعتماد استراتيجية إسكان عالمية جديدة تكون أكثر شمولاً وتستند إلى الحقوق وذات ركائز مالية مبتكرة و متمشية مع الممارسات الخضراء للبناء ومع الاستدامة البيئية.

٣٠ - وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، أُحرز بعض التقدم على صعيد معالجة الظاهرة التي لوحظت على نطاق واسع خلال استعراض السنوات الخمس، ألا وهي ظاهرة حضرنة الفقر، وعلى نحو أخص، تأنيث الفقر. وفي العديد من البلدان النامية اتخذت خطوات لتيسير الحصول على الأراضي وتحسين أمنها، خصوصاً للنساء، وذلك من أجل تعزيز الإدماج والتكامل الاجتماعيين والشروع في برامج للقضاء على الفقر. لكن على الرغم من ذلك، فإن حضرنة الفقر استمرت كما أن الظاهرة أصبحت معقدة مؤخراً من خلال الانعدام المتزايد للمساواة من حيث الدخل وفرص الحصول على الخدمات، أو بالأحرى انعدام هذه الفرص.

٣١ - وفيما يتعلق بالإدارة البيئية الحضرية، أُحرز تقدم كبير على صعيد إدارة ومراقبة التلوث عبر تكنولوجيات إدارة النفايات السائلة والصلبة وابتكارات في مجال إعادة التدوير وحماية النظم الإيكولوجية القابلة للتأثر من خلال التخطيط والضوابط التنظيمية. وقد ظهر

مفهوم البصمة الإيكولوجية للمدن، وتم التمييز بين ما أصبح يعرف باسم جدول الأعمال "القائم" و"الأخضر" وإبداء القلق بشأن الزحف الحضري وتأثيره على البيئة المحيطة. ولا يزال جدول الأعمال "القائم" يشكل مسألة معقدة بالنسبة لكثير من البلدان النامية رغم أن تقدماً أحرز على صعيد التوفيق بينه وبين جدول الأعمال الأخضر. وقد دفع الجدل المتجدد بشأن دور التخطيط وتأثير تغير المناخ بهذه المسألة إلى واجهة البحث. وتُشجّع المدن على اعتماد أنماط نمو منخفضة الكربون للمناطق الحضرية بحيث لا يتم إدخال تحسينات على مستويات المعيشة على حساب البصمة الإيكولوجية وأثر الكربون الخاص بهذه المدن.

٣٢ - وكما ذكر آنفاً، فإن المدن مسؤولة عن معظم الناتج المحلي الإجمالي للكثير من البلدان وقد قامت بدور محوري في التنمية على الصعيد الوطني والعالمي. وأوجدت عملية العولمة تسلسلات هرمية للمدن تترابط بشكل ضعيف فيما بينها عن طريق الإنتاج والتجارة والخدمات والإدارة. وبصورة عامة، لا تتقاسم المدن، وبصورة أكبر المناطق، في بلد بعينه هذه الدينامية الاقتصادية بالتساوي. وتظهر التباينات الأشد في المدن في التنمية الاقتصادية التي حدثت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

٣٣ - قد أطلق المزيد من المبادرات لتحسين الإدارة الحضرية، وأدخلت تغييرات مؤسسية على نطاق العالم لضمان تفويض السلطات ومشاركة المجتمع المدني والشفافية والمساءلة. واعتمدت سياسات لا مركزية عززت استقلال الخليات وحكومات المدن في البلدان المتقدمة النمو والنامية معاً. ويجرى نشر عمليات ابتكارية، مثل الميزنة التشاركية، لغرض تكييفها على نطاق العالم. ونشأت شراكات وترتيبات تجارية جديدة تعمل على تحسين الكفاءة والفعالية.

٣٤ - لكن على الرغم من هذه التغييرات الإيجابية فإن دور السلطات المحلية في البلدان النامية، خصوصاً في مجال الإدارة الحضرية، لا يزال ضعيفاً بوجه عام. فاللامركزية السياسية والإدارية لم يترتب عليها استقلال مالي، ما يعني أن السلطات المحلية لا تزال ضعيفة ومعتمدة على الموارد التي تنشأ من التحويلات الحكومية الدولية. وقد استمرت هيمنة المؤسسات الوطنية واستمر استخدامها لمعظم الإيرادات الناتجة وهي مسؤولة عن معظم المصروفات. وفي الكثير من المناطق بالعالم كان هناك تقدم طفيف على صعيد مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، إضافة إلى تنفيذ وحتى رصد وتقييم السياسات العامة، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من تطبيق اللامركزية.

٣٥ - وأخيراً، فيما يتعلق بالتنمية الدولية، اتخذت تدابير جديدة بالثناء لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وقد عزز تحويل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية السابق إلى موئل الأمم المتحدة، وهو برنامج كامل تابع للأمم المتحدة، قدرة الموئل على رصد وتنفيذ أنشطته

والالتزام بتعهداته. وعلى مدى عقد من الزمان تقريباً، تم توفير موارد كبيرة لتنفيذ الأنشطة ودعم مبادرات تبادل وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات.

٣٦ - بيد أن سرعة التوسع الحضري خلال السنوات الخمس الماضية وتزايد المشاكل التي تواجهها المدن، لم تواكبها تبرعات إضافية من جانب شركاء التنمية للحكومات والمدن، بل على العكس من ذلك، فإن التبرعات انخفضت في واقع الأمر. ولم يحصل جدول أعمال الموئل، وجدول الأعمال الحضري على وجه الخصوص، على الدعم الكافي، كما خفض الكثير من الوكالات الإنمائية الثنائية حجم برامجها الحضرية أو أهتها.

سادسا - التحديات الحضرية الحالية والناشئة

٣٧ - لم يتأثر تنفيذ جدول أعمال الموئل وتحقيق أهدافه بالنهج المعتمدة فحسب وإنما تأثر أيضاً بالقضايا الجديدة التي نشأت على مر السنين.

ألف - تغير المناخ والمخاطر الحضرية

٣٨ - من المسلم به أن المدن هي منتج رئيسي لغازات الاحتباس الحراري، ولذلك فإن عليها القيام بدور كبير في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ، إضافة إلى تعزيز كفاءة الطاقة عبر تخطيط أكثر ملاءمة لاستغلال الأراضي وأنماط مكانية حضرية جديدة وإدارة حضرية أكثر كفاية والأخذ بالممارسات الخضراء في عمليات البناء.

٣٩ - وقد أثر تغير المناخ بالفعل أو أنه في سبيله إلى التأثير على الملايين من الناس. وتعتبر المناطق الحضرية التي تحظى في العادة بتركيزات أكبر من السكان والمباني، الأكثر تأثراً بذلك على نحو خاص. والمدن التي تقع في مناطق ساحلية أو على ضفاف الأنهار أو على منحدرات شديدة أو غيرها من المناطق المعرضة للكوارث، هي مدن قابلة للتأثر على نحو خاص بالاحترار العالمي وبالتهديد المتزايد من الظروف المناخية القاسية وارتفاع مستويات سطح البحر. وتجدد الإشارة إلى أن المدن الساحلية معرضة بشكل خاص لخطر الأعاصير التي أصبحت أكثر حدوثاً وأشد قوة خلال العقود الثلاثة الماضية. ويتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة إضعاف القابلية العامة للتأثر في المناطق الحضرية من خلال ارتفاع مستويات البحر وزيادة حدوث الظروف المناخية القاسية وزيادة شدتها وغمر الأراضي الداخلية بمياه الفيضانات، إضافة إلى تحديات أخرى. وبالمقابل فإن المناطق التي يتوقع أن يؤدي تغير المناخ فيها إلى تقليل تساقط الأمطار قد تتأثر بالجفاف وانخفاض مناسيب المياه وندرة الغذاء.

٤٠ - وفي المناطق الحضرية، يعتبر الفقراء الأكثر قابلية للتأثر بتغير المناخ، خصوصاً سكان الأحياء الفقيرة في البلدان النامية، وتدفع التكاليف العالية للأراضي والمساكن في المناطق الحضرية الأسر المنخفضة الدخل إلى أماكن معرضة للمخاطر الطبيعية، مما يزيد قابلية هذه الأسر للتأثر ويشجع أنماط التحضر الشاذة. وبين كل ١٠ منازل غير دائمة في العالم النامي تقع حالياً أربعة منها في مناطق تهددها الفيضانات والانهمارات الأرضية والكوارث الطبيعية الأخرى. وإلى حد كبير، فإن هذه الكوارث لا تعزى إلا في جزء قليل منها إلى قوى الطبيعة: ذلك أنها أيضاً نتاج لضعف الإدارة والتخطيط الحضريين ومحدودية القدرات على إنفاذ اللوائح ومراقبة الأنشطة الإنمائية. وللمفارقة، فإن الكوارث يمكنها أيضاً أن توفر فرصاً، حيث يتيح الإنعاش والتعمير فرصة فريدة لإعادة تقييم الممارسات السابقة وإعادة صياغة السياسات الإنمائية للمناطق المعرضة للكوارث، وبذلك تبني القدرات اللازمة للتصدي لآثار الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها والتنبؤ بها.

٤١ - واستجابة للمخاطر الحضرية المتزايدة، ازداد إلى حد كبير حجم العمل التشغيلي من جانب موئل الأمم المتحدة المتعلق بالتعمير والإنعاش في أعقاب الكوارث والتزاعات منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية. ومعظم البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها في أعقاب الكوارث والتزاعات تنفذ حسب الطلب، وتشكل حالياً التبرعات المالية المقدمة من جانب المانحين للاضطلاع بهذه الأعمال جزءاً كبيراً من الميزانية السنوية لموئل الأمم المتحدة.

٤٢ - ويعد تغير المناخ أحد العوامل المحركة للهجرة من الريف إلى الحضر حيث تؤدي نوبات الجفاف والتصحر وتحاتّ التربة إلى أن يقيم الناس في أراضٍ هشة ومستوطنات عشوائية على أطراف المدن أو في مناطق الأحياء الفقيرة المكتظة في مراكز الحضر. وتترك المستوطنات والأحياء الحضرية الشديدة الازدحام والمتدنية الخدمات الملايين من الناس معرضين للمخاطر الصحية والكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان.

٤٣ - ويتمثل مصدر قلق رئيسي آخر في الزحف الحضري العشوائي: أي تمدد ضواحي المدن والمستوطنات غير الرسمية إلى الأراضي المحيطة بالمناطق الحضرية. فعلى مدى نحو نصف قرن، غزت المدن البيئات المحيطة بها، وهددت الموارد الطبيعية وضاعفت مسافات التنقل والاعتماد على السيارات الخاصة. وكان لهذه الظاهرة تأثير ضار على البصمة الإيكولوجية للمدن كما أنها شجعت استخدام النفط كمصدر للطاقة، فزادت بذلك من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهذا يفرض ضوابط إلزامية جديدة فيما يخص سياسات الإسكان

والتخطيط والتصميم الحضري، خصوصاً من حيث أنواع المساكن وكثافة المناطق الحضرية والنقل داخل المدن وفيما بينها.

باء - منع تكون الأحياء الفقيرة وتحسين أحوالها: مسائل الإسكان

٤٤ - نظراً لأن ثلث سكان المناطق الحضرية اليوم، أو سدس سكان العالم، يعيشون في أوضاع أشبه بأوضاع الأحياء الفقيرة مع وجود خطر تضاعف هذا الرقم خلال السنوات العشرين القادمة، فإن مشكلة الأحياء الفقيرة والحصول على الأراضي والمساكن المزودة بالخدمات تظل أحد أكبر التحديات التي تواجه المدن في القرن الحادي والعشرين. فمن ناحية، يجب معالجة مسألة المساكن في الأحياء الفقيرة من خلال سلسلة من التحسينات وبرامج التحسين. وكان أكبر حدث خلال السنوات الخمس عشرة الماضية هو التحول من برامج التحسين القائمة على الأحياء إلى برامج تحسين الأحياء الفقيرة على نطاق المدينة في محاولة لرفع المستوى ودمج هذه المناطق في أطر المدينة الرسمية والقانونية والمؤسسية والتخطيطية والإدارية. بيد أنه، من ناحية أخرى، فإن استراتيجيات منع تكون الأحياء الفقيرة لم تحقق المرجو منها، كما أنها لم تستخدم جنباً إلى جنب مع سياسات تحسين أحوال الأحياء الفقيرة.

٤٥ - ولا سبيل إلى نجاح الجهود الرامية إلى منع تكون الأحياء الفقيرة إلا في ظل وجود سياسات توفر طائفة عريضة من فرص الإسكان والأراضي المزودة بالخدمات لجميع الشرائح السكانية. بيد أن التقدم المحرز في هذا المجال اعتراه البطء والتردد خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ولذلك فإن تمكين قطاع الإسكان من العمل بشكل فعال هو أمر ضروري لمنع تكون الأحياء الفقيرة. ولعل هذا هو أكبر تحدٍّ في المستقبل. ففي ضوء الحاجة إلى توفير فرص الإسكان بدرجات ملائمة وأسعار معقولة، ومساكن مختلفة الأحجام والأسعار والأنواع في أماكن مناسبة مع الحصول على الوظائف وتوليد الدخل، فإن قضية الإسكان سيكون لها على الأرجح تأثيرها على مستقبل المدن كما ستؤثر بشكل مباشر على البصمة الإيكولوجية والاقتصادية لتلك المدن واستدامتها بوجه عام.

٤٦ - ويحظى حجم الإمدادات بأهمية أساسية لأنه يؤثر على أسعار المساكن وعلى الأداء العام لسوق المساكن. ومن شأن هذا التأثير أن يفضي إلى مجال أرحب للاختيار وإلى تحقيق أسعار معقولة، وأن يمنع تكون الأحياء الفقيرة من خلال توفير بدائل عملية لتطوير الأراضي والمساكن بصورة غير رسمية. ولذلك، فإن تمكين قطاع الإسكان من العمل بصورة فعالة والقيام بدوره سيكون له على الأرجح تأثير مباشر على استدامة المدن. ومن خلال تضمين قطاع الإسكان في الإدارة والتخطيط الحضريين، والإصلاحات المؤسسية والسياساتية التي تعالج نقل الأراضي، والاستثمارات في الهياكل الأساسية والتمويل على مستوى المحليات، فإن

حياً جديداً من السياسات الحضرية سيتشكل. وسيتم تعزيز الروابط مع القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل وتنمية محلية اقتصادية وإلى الحد من الفقر.

جيم - تحديات التنمية الاقتصادية

٤٧ - أثرت عمليات العولمة وإعادة هيكلة الاقتصاد في العقود الأخيرة على أسواق العمل في المناطق الحضرية، الأمر الذي يظهر استقطاباً متزايداً للهياكل المهنية وهياكل الدخل (وبالتالي التفاوت المتزايد في الدخل) الناتج عن نمو قطاع الخدمات وانخفاض الصناعات التحويلية في الاقتصادات المتقدمة النمو، بما لهذه العوامل من بُعد جنساني مهم، حيث دخلت المرأة بشكل متزايد في العمل المدفوع الأجر.

٤٨ - وقد عجلت الأزمة الاقتصادية العالمية، التي بدأت في قطاع تمويل المساكن عام ٢٠٠٨، بخطى إعادة هيكلة الاقتصاد والبطالة في جميع أنحاء العالم، وأثرت بصورة مباشرة على أسواق العمل في المناطق الحضرية ما أدى إلى نمو سريع في الاقتصاد الحضري غير الرسمي بجميع المناطق. وتمثل الوظائف في القطاع غير الرسمي أكثر من نصف حجم العمل في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأدى من ذلك قليلاً في آسيا. ومن بين أكبر التحديات الحضرية التي يتعين على الحكومات مجاهاتها في العقود القليلة المقبلة، خصوصاً في البلدان النامية، الفقر المتزايد وعدم المساواة، إضافة إلى القطاع الحضري غير الرسمي الذي يتسع نطاقه على نحو سريع، والانعدام المتزايد للأمن الاجتماعي الذي يؤثر على غالبية المواطنين الذين يؤدون أعمالاً غير رسمية أو صغيرة.

دال - التحديات الاجتماعية والمكانية

٤٩ - نشأت أشكال وعمليات مكانية جديدة تكمن القوى الدافعة لها غالباً خارج نطاق سيطرة الحكومات المحلية. وبدا أن التغيير الاجتماعي والمكاني قد حدث بصورة أساسية في اتجاه تجزئة وفصل وتخصيص الوظائف والاستخدامات داخل المدن. وانعكس ذلك في الاختلافات المتزايدة بين المناطق الأغنى والأفقر سواء أكانت سكنية أم صناعية في المدن بالبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. ورغم أن الكثير من ذلك يمثل تفاعل قوى السوق في المدن ومنطق المضاربة في العقارات والأراضي، فإنه يمثل كذلك استجابة للسياسات المحلية التي سعت إلى وضع المدن في نطاق عالمي بغية جذب استثمارات جديدة من خلال التهج التنافسية في المدن. وفي بعض المناطق في العالم، ولا سيما في مدن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أدى الخوف من الجريمة إلى زيادة تجزئة المناطق الحضرية حتى عزلت الأسر المتوسطة والعالية الدخل نفسها في مجتمعات محلية ذات بوابات.

٥٠ - وفي مدن عديدة أكثر فقراً، نشأت إلى حد كبير أشكال للاستخدامات المكانية بفضل جهود الأسر المعيشية المنخفضة الدخل لتأمين الحصول على أراض بأسعار معقولة في مواقع قريبة من العمل والمصادر الأخرى لسبل كسب العيش. وتؤدي هذه العملية إلى هياكل حضرية جديدة بالكامل نظراً لأن الريف ذاته بدأ في التحضر. وفي واقع الأمر، فإن القدر الأكبر من النمو الحضري السريع في البلدان النامية يحدث الآن في مناطق يعوزها التخطيط ملاصقة للمناطق الحضرية، وقد بدأ بعض هذه المناطق في ربط مراكز حضرية نائية عبر ممرات حضرية ضخمة.

٥١ - ويتعين التسليم بإدماج المهاجرين في السياق الحضري على اعتبار أن ذلك يشكل تحدياً فريداً يمليه التحضر السريع وتسارع خطى التقدم التكنولوجي. وقد تباينت الاستجابات المحلية لهذا التحدي حيث تراوحت ما بين اتخاذ إجراءات لتعزيز عملية الاستيعاب الثقافي، من خلال إنشاء "بوتقات الانصهار" الثقافية، وإتاحة الفرص لتطوير ما يسمى "الفسيفاء الثقافية" للمجتمع. ومن الواضح أنه في جميع هذه الحالات لا يمكن لهذا العالم الدائم الترابط والاعتماد المتبادل أن يتحمل أي شكل من أشكال العزل أو الاستبعاد أو الفصل. ولا بد من ملاحظة أن التنوع الثقافي غالباً ما يؤدي إلى تعزيز الإبداع داخل المجتمعات المحلية، وإلى تقوية التلاحم الاجتماعي، والمساهمة في إقامة العلاقات الشاملة لمختلف الثقافات وفي تحقيق السلام والأمن الدوليين.

هاء - الجريمة وانعدام الأمن

٥٢ - من المفيد أيضاً إدراج أنواع الجرائم والإرهاب، التي أصبحت حالياً جزءاً من الاهتمامات اليومية للكثير من المدن، ضمن القضايا الناشئة. فالأمن هو أحد العناصر الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار الرئيسية عند تصميم المباني. كما أن السفر ونظم المعلومات وتعبئة البضائع وحتى العلاقات بين الأفراد هي أمور يمكن أن تتأثر جميعها بخاطر الجريمة وانعدام الأمن.

٥٣ - وفي مدن كثيرة يعتبر العنف المحلي أو المسلح وعمليات القتل والاختطاف على يد العصابات من أمور الحياة العادية. وتستجيب المجتمعات الحضرية التي تساورها المخاوف في هذا الصدد بحلول قصيرة الأجل مثل وضع بوابات على الأحياء والاستعانة بشركات الأمن الخاصة، وهي خيارات لا تتوفر لفقراء الحضر. ويؤدي الخوف من الجريمة إلى حالة من الانفصام الحضري حتى أن بعض المدن تكاد تفقد القدرة على العمل بشكل طبيعي. وتؤدي هذه الحالة إلى تفاقم الأوضاع العشوائية في المناطق الحضرية، والإقصاء، والعمل خارج نطاق القانون، والفوضى، وانتفاء صفة التحضر.

٥٤ - وتؤثر الجريمة والعنف بشكل سلبي على اقتصاديات المدن: فهما يؤديان إلى فقد الوظائف وكذلك الاستثمارات المحلية والعالمية. ومن الناحية الاجتماعية، تتأثر نوعية حياة السكان المحليين بشكل كبير. وفي المدن التي تنتشر فيها الجريمة، يتعين على أرباب الصناعة في القطاعين العام والخاص وعلى مزودي الخدمات تحمل تكاليف إضافية تؤثر بشكل سلبي على الفقراء، الذين لا يستطيعون تحمل مثل هذه النفقات.

٥٥ - ورغم أن جميع القضايا الآتية الذكر قد شملها جدول أعمال الموئل، فإنها أصبحت أكثر إلحاحاً في الآونة الأخيرة. وقد أعاق الوضع الآخذ في التردّي تحقيق الأهداف الواردة في جدول الأعمال بل إنه بدّد أثر بعض ما تم إحرازه من تقدم.

سابعاً - التحديات والفرص المستقبلية للتوسع الحضري المستدام

٥٦ - ينبغي الآن أن يطرح هذا السؤال: ما هو الاتجاه الذي ستأخذه التنمية الحضرية العالمية خلال الخمسة والعشرين عاماً المقبلة، وما هي المؤشرات الرئيسية التي يمكن أن تساعد الحكومات وقطاعها الخاص وشركاءها المحليين، وكذلك المجتمع الدولي في الإعداد للمستقبل الحضري؟

٥٧ - هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة تحتاج إلى إجابة نظراً لأن الذكرى السنوية العشرين لجدول أعمال الموئل تلوح في الأفق. لقد أصبح الجنس البشري نوعاً حضرياً. وعلى نطاق العالم، تزامنت هذه المرحلة بتأخر حاد في تلبية احتياجات وطلبات المساكن والخدمات والهياكل الأساسية، إضافة إلى سبل إيجاد وسائل كسب الرزق. وتتميز الاتجاهات الحضرية الحالية بالانعدام الزائد للمساواة، وهذا غالباً ما يتحول إلى تهميش وإقصاء للأغلبية على يد الأقلية. ومن شأن القضايا والتحديات الجديدة المذكورة أعلاه أن تضفي على جدول الأعمال الحضري أولوية عالمية.

٥٨ - وهناك سيناريوهان أساسيان على المدى القصير والمتوسط. ففي السيناريو الأول تفشل المدن في تلبية الاحتياجات المستقبلية نتيجة لانعدام الموارد اللازمة والعجز عن وضع أولويات سياسية. وفي أقل من جيل واحد يمكن أن ينتهي الأمر بزهاء ٢ بليون شخص بالعيش في مساكن دون المستوى المطلوب ومستوطنات عشوائية شديدة الازدحام. وسيزيد انتشار الأحياء الفقيرة، كما أن المدن سيئة التخطيط والمناطق الكبرى التي تعاني من الفشل الوظيفي ستصبح هي النمط الحضري السائد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي الوقت نفسه، فإن الكثير من المناطق الحضرية في نصف الكرة الشمالي ستواصل تقلصها، وستفقد حيويتها الاقتصادية نتيجة للزحف العشوائي للضواحي وشيوخة السكان وتوقف النشاط

الصناعي. ولن يتمكن الكثيرون من سكان المناطق الحضرية سيئة التخطيط من الحصول على المساكن الملائمة والخدمات الأساسية. وسيُعرف القليل من هؤلاء الناس على أنهم مواطنو حضر بينما سينتهي الأمر بالكثير منهم إلى العمل في القطاع الاقتصادي غير الرسمي أو الوقوع في براثن الجريمة. لكن عدداً أقل من هؤلاء السكان سوف يتمكنون من تحقيق طاقاتهم الإنتاجية.

٥٩ - أما السيناريو الثاني ففيه تتقدم التحديات الحضرية إلى صدارة السياسة العامة، وتقترب الاستثمارات في القطاعين العام والخاص باستثمارات عامة وخاصة على صعيد النمو الحضري المسؤول، بما يشمل السياسات الإسكانية الفعالة المصحوبة بالتخطيط الرشيد لاستغلال الأراضي وتحسين البنية التحتية الحضرية والخدمات الأساسية، إضافة إلى الاستغلال الكامل للتكنولوجيا لخفض ووقف المعدلات الحالية لتكوّن الأحياء الفقيرة واحتواء البصمة الإيكولوجية للمدن. وستتطلب هذا أيضاً وجود مؤسسات مستقرة ومرنة وفعالة يمكنها استيعاب المسائل الشائكة والمتراطة ومعالجتها. والنموذج الناشئ هو نموذج المدن الأكثر اخضراراً ومرونة وحيوية، والتي تخلق فرص عمل تكون بمثابة مصادر للعمل اللائق وسبل كسب العيش وتنتشل ملايين الناس من براثن الفقر والمساكن غير الملائمة. ويجب أن يكون هذا مصحوباً بتدخلات نظامية وإصلاحات جريئة لتلبية الحاجة للحصول، بشكل عاجل وواسع النطاق وعادل، على المساكن والهياكل والخدمات الأساسية.

٦٠ - والنتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على هذين السيناريوهين جلية تماماً وليس من الصعب فهمها. وفي الوقت نفسه، تسعى المئات من المدن والبلدات جاهدة، كل على طريقها الخاصة، إلى إيجاد كيفية لإدارة التوسع الحضري ومعالجة تحدياته الرئيسية، سواء اتخذت شكل الزحف الحضري العشوائي أو تآكل المناطق الحضرية أو انخفاض معدل تكوّن المدن والأحياء الفقيرة. وتحقق بعض المدن والبلدات نجاحاً في هذا المضمار رغم ما تواجهه من صعوبات كبيرة.

٦١ - وبدأت الحكومات بشكل متزايد في تعزيز السياسات الوطنية الرامية إلى التمكين من العمل في المحليات وعلى الصعيد المحلي لغرض تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. بيد أن هذه الجهود تظل في معظمها ذات طابع جزئي. وقد أرست مئات وربما آلاف المنظمات تقاليد متعارفاً عليها، فهي تطور الأدوات وتقدم الخيارات السياساتية لمجابهة التحديات الحضرية، لكن على الرغم من ذلك فإن هذه الأعمال متباينة. ونادراً ما يتم الاعتراف بعمل هذه المنظمات أو تقييمه كما أن الأثر الجمعي لا يبلغ مرحلة التحقق، والأهم هو أن هذه المنظمات نادراً ما تصل إلى الحجم المطلوب لمواجهة التحديات.

٦٢ - ومهما تكن التحديات غير المعروفة التي ستواجهها المجتمعات الحضرية في المستقبل فإنه يتعين عليها تطوير قدرات جديدة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وأن تصبح مرنة وأن تعمل على أساس فهم ومعلومات لا يزالان بعد ناقصين وغير مكتملين. ويجب تعزيز سياسات مبنية على المعلومات والأدلة وكذلك تعزيز القدرات، وتطوير واختيار وسائل جديدة وأدوات تشاركية.

٦٣ - ويتعين بذل جهود متضافرة لتقوية وتعزيز مشاركة العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة وتنسيق أعمالهم لمواجهة التحديات الحضرية المستقبلية. فكل مقيم في المناطق الحضرية هو جهة فاعلة رئيسية على صعيد تحديد الطريقة التي ستتطور وتعمل بها المناطق الحضرية في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن تتلاقى الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمواطنون في الحضر ومنظماتهم الشعبية، جميعاً، حول هدف التنمية الحضرية المستدامة. فالتعاون والتضامن ضروريان لتجاوز هذه التحديات وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إليها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقترح المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وهذه هي الأسباب الرئيسية التي تجعل عقد المؤتمر أمراً بالغ الأهمية وحسن التوقيت.

ثامنا - محط تركيز المؤتمر الثالث

٦٤ - سيركز مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على موضوع "آفاق المستقبل الحضري"، ويقدم مسارات وسيناريوهات حضرية محتملة وتقييماً للفترة المنقضية منذ المؤتمر الثاني، وذلك بغرض تحديد تحديات وفرص التحضر التي تجابه المدن في الألفية الجديدة، والكيفية التي ينبغي أن تدعم بها الأمم المتحدة، وموئل الأمم المتحدة على وجه الخصوص، أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات، من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وإذا كانت نتائج المؤتمر الثاني قد شكلت أساساً لجدول أعمال على الصعيدين الوطني والمحلي، فإن المؤتمر الثالث سينظر في آليات للتنفيذ والإبلاغ على الصعيد العالمي، إضافة إلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تعنى ببعض أبعاد التنمية الحضرية المستدامة، مثل تغير المناخ.

٦٥ - ومن خلال شبكات معززة للتنمية الحضرية المستدامة، سيجمع المؤتمر بين المدن والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجموعات المهتمة بالأمر لاستعراض السياسات الحضرية والإسكانية ضمن هيكل إداري دولي وصياغة جدول أعمال حضري جديد يقر بالديناميات الدائبة التغيير للحضارة الإنسانية.

٦٦ - وسيستفيد المؤتمر من الخبرات الحديثة للسلطات في المدن وشراكاتها مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشراكات بين مدينة وأخرى والقطاع الخاص ومختلف أنواع الاتحادات الشعبية، والتي تشير جميعها إلى وجود نُهج محتملة لإيجاد مدن أكثر حضرة وأكثر مرونة وحيوية ذات اقتصادات حضرية قوية وفرص عادلة للحصول على الأراضي والمساكن والخدمات الأساسية والهياكل الأساسية. وسيشكل الرصد العالمي والبحوث في الأوضاع الحضرية الحالية أساساً لخريطة طريق للمؤتمر وما سيحري فيه من مناقشات.

٦٧ - وسيتم في المؤتمر السعي للوصول إلى اتفاقات بشأن ما يلي: ترسيخ الدروس المستفادة من البرامج السابقة؛ وزيادة عدد البرامج التي تستخدم فيها أفضل الممارسات لمعالجة النقص الحرج في المساكن والأراضي والخدمات الأساسية والبنى التحتية؛ وحشد الموارد من أجل المساعدة التقنية المتخصصة للإدارة الحضرية المستدامة وتصميم وتنفيذ استراتيجيات لمنع تكون الأحياء الفقيرة؛ وإيجاد شبكات بين القطاعات الحضرية وقطاعات التنمية المستدامة الأخرى لمعالجة المسائل التي يتم التعامل معها بشكل عام من خلال نُهج قطاعية مجزأة وغير منتجة؛ وتحقيق استجابات فعالة من جانب الحكومات والمدن فيما يخص التحديات الناشئة مثل تغير المناخ والجريمة وانعدام الأمن في المناطق الحضرية.

تاسعا - أهداف المؤتمر

٦٨ - للمؤتمر أهداف خمسة، تتمثل فيما يلي:

- (أ) الاضطلاع باستعراض وتقييم متعمقين وشاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، والأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها وذات الصلة؛
- (ب) تحديد القيود الرئيسية التي تعوق تنفيذ الأهداف المبينة في الوثائق المذكورة أعلاه؛
- (ج) معالجة التحديات والفرص الجديدة التي نشأت منذ المؤتمر الثاني، بما في ذلك تغير المناخ، وانتشار الأحياء الفقيرة، وسلامة وأمن المناطق الحضرية؛
- (د) تحديد جدول أعمال إنمائي جديد قادر على الاستجابة للتحديات الجديدة وتعزيز الدور الجديد للمدن والأطر المؤسسية ذات الصلة في التنمية الحضرية المستدامة والإسكان؛

(هـ) تقييم وإعادة تعريف الهيكل الإداري لموئل الأمم المتحدة وشركائه الإنمائيين الاستراتيجيين في النهج الإنمائي الجديد.

عاشرا - مشروع الجدول الزمني للمؤتمر

٦٩ - يمكن أن يبدأ الجدول الزمني المتوقع للمؤتمر بدورة تنظيمية للجنة التحضيرية، تعقد في نيروبي، في عام ٢٠١٣. وستعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤، تليها اجتماعات إقليمية ودون إقليمية؛ وتعقد الدورة الثانية في عام ٢٠١٥؛ بينما يعقد المؤتمر نفسه في عام ٢٠١٦ في مكان يقرر لاحقاً.

حادي عشر - الخلاصة والتوصيات

٧٠ - بعد زهاء ١٥ عاماً من اعتماد إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل، يواجه المجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات كبيرة وفرصاً هائلة في مجال التنمية الحضرية. ولئن كان قد أحرز تقدم كبير صوب تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، فقد كانت هناك أيضاً انتكاسات ومشاكل. ونشأت قضايا جديدة كما طرأت تطورات على العلاقة بين القطاعات الرئيسية في المجتمع. وهناك حاجة إلى عقد مؤتمر آخر للمستوطنات البشرية من أجل تقييم قدرة المجتمع الدولي على مواجهة المستقبل الحضري الجديد وما يرتبط به من صعوبات وما يطرحه من فرص.

٧١ - ورغم أنه قد عقد القليل من المؤتمرات العالمية في إطار منظومة الأمم المتحدة لمعالجة القضايا الحضرية خلال السنوات الفاصلة، فقد ركزت مدة المؤتمرات على جوانب محددة للتنمية الحضرية وكان يحضرها بشكل عام ممثلون للحكومات الوطنية. وأصبح جلياً الآن أنه يتعين الاستعانة بخبرات مختلف القطاعات مع اعتماد نهج أكثر شمولاً إزاء التنمية الحضرية المستدامة. وتحقيقاً لذلك، لا بد من التوصل إلى ميثاق قوي وجماعي.

٧٢ - وفي ضوء ما تقدم، يوصى بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) تهيب بالحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وجميع الشركاء في جدول أعمال الموئل أن تقر بالتزاماتها إزاء التنمية الحضرية المستدامة وتنمية المساكن، وأن تعمق هذه الالتزامات وتجدها، عن طريق زيادة ما تبذله من جهود لتنفيذ جدول أعمال الموئل وإعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة والأهداف الإنمائية الدولية الأخرى ذات الصلة بالتنمية الحضرية المستدامة؛

(ب) تهيب بالحكومات أن تواصل تقديم دعمها إلى موئل الأمم المتحدة وأن تقوم، في هذا الصدد، بالتبرع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لدعم تعزيز تنفيذ جدول أعمال الموئل وإعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، والأهداف الإنمائية الدولية الأخرى ذات الصلة بالتنمية الحضرية المستدامة؛

(ج) تدعو الحكومات إلى أن تناقش وتبت في أمر الاقتراح المتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦؛

(د) تدعو الحكومات أيضاً إلى تقديم التوجيه بشأن كل من الجوانب الموضوعية والآليات التنظيمية للمؤتمر. ويوصى أيضاً بأن يتضمن جدول الأعمال الذي سيتم النظر فيه سبل ووسائل الإطار المؤسسي للتنمية الحضرية والإسكان، كما ينبغي أن يقيّم ويعيد تعريف الهيكل الإداري لموئل الأمم المتحدة وشركائه الإنمائيين الاستراتيجيين في سياق التفكير الإنمائي الجديد؛

(هـ) تهيب بالحكومات وجميع الشركاء في جدول أعمال الموئل العمل على تعزيز المشاركة في الموئل الثالث، ومواصلة تقديم التبرعات المالية دعماً لمشاركة الممثلين من البلدان النامية؛

(و) تشجع الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء في جدول أعمال الموئل، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، بدراسة سبل تعزيز تنفيذ جدول أعمال الموئل وإعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة والأهداف الدولية الأخرى ذات الصلة بالتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الوطني، بما في ذلك عن طريق أطر التعاون الإنمائي والنهج التشاركية للتعلم وتقاسم الخبرات، واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ؛

(ز) تقرر، متابعة للفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٥، إدراج موضوعي "نظم تمويل الإسكان" و "التحضر المستدام" اللذين كانا قد اقترحا سابقاً كموضوعين لاجتماعين منفصلين رفيعي المستوى تعقدهما الجمعية العامة، في العملية التحضيرية للموئل الثالث توفيراً للموارد المالية وتجنباً للازدواجية.